SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.24 NO. 1 2025
DOI: 10.51984/JOHS.V24I1.3775

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/johs

المصالح السياسية والاقتصادية الروسية في ليبيا

حامد عبدالله الحضيري الزروق

كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

جاءت هذه الدراسة البحثية بعنوان المصالح السياسية والاقتصادية الروسية في ليبيا، وتم فيها وصف وتحليل أهم المصالح التي تعمل روسيا على تحقيقها، حيث تم تناول المصالح السياسية والأمنية في المبحث الأول، وتم تخصيص المبحث الثاني لدراسة المصالح الاقتصادية والتجارية، وخلصت الورقة البحثية إلى نتيجة رئيسية مفادها، أن المصالح الروسية في ليبيا على درجة متقاربة من حيث الأهمية، وتعمل كل مصلحة في دعم الأخرى ضمن دائرة مصالح الدولة.

الكلمات المفتاحية:

روسيا
ليبيا
المصالح الروسية
الطاقة
تجارة الأسلحة

Russian political and economic interests in Libya

Hamed Abdullah Al-Hudayri Al-Zarrouq

Faculty of Commerce and Political Science, Sebha University, Libya

ABSTRACT

This research paper, titled "Russian Political and Economic Interests in Libya," describes and analyzes the most important interests that Russia is working to achieve. The first section addresses political and security interests, while the second section focuses on economic and commercial interests. The research paper concludes with a key finding: Russia's interests in Libya are of similar importance, with each interest working to support the other within the state's sphere of interests.

Keywords:

Russia
Libya
Russian interests
Energy
Arms trade

1. المقدمة

ثمة من يعتقد أنه لا توجد عداوات دائمة ولا صداقات دائمة، يوجد فقط مصالح دائمة، وتأسيسًا على ذلك تتناول هذه الدراسة البحثية موضوع المصالح الروسية في ليبيا، وتفترض الإجابة على هذا التساؤل، وللتحقق من صحة هذا الافتراض تم الاستعانة بالمنهجين الوصفي والتحليلي المقارن، وفي هذا الإطار تم تقسيم الورقة البحثية إلى مبحثين، حيث يتناول المحور الأول المصالح السياسية والأمنية الروسية في ليبيا، بينما المحور الثاني يخصص للمصالح الاقتصادية والتجارية الروسية في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوع المصالح الروسية في ليبيا؛ والذي يحظى بأهمية كبيرة بين المهتمين بالشأن الليبي خاصة بعد التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011، وكان لهذه التحولات أثرها على تلك المصالح.

أهداف الدراسة:

1- تسليط الضوء على طبيعة العلاقات الروسية الليبية

2-التعرف على أهم المصالح السياسية والاقتصادية الروسية في ليبيا

3- تبيان أهم المصالح الأمنية الروسية في ليبيا

اشكالية الدراسة:

تقوم إشكالية الدراسة على طرح تساؤلًا مركزيًا مؤداه : ما أهم المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية لروسيا في ليبيا؟

فرضية الدراسة:

إن المصالح الروسية تتعدد وتتنوع، وكل مصلحة تدعم المصلحة الأخرى في صورة تكاملية ضمن دائرة المصالح الروسية.

مناهج الدراسة:

تقوم منهجية الدراسة على الاستعانة بالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في دراسة ووصف وتحليل المصالح المتنوعة لروسيا الاتحادية في ليبيا. وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحثين؛ بحيث يتناول المبحث الأول المصالح الروسية ذات الطابع السياسي والأمني، بينما يخصص المبحث الثاني لدراسة المصالح الروسية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري.

*Corresponding author:
E-mail addresses: ham.zarog@sebhau.edu.ly

Article History : Received 20 January 2025 - Received in revised form 15 May 2025 - Accepted 30 June 2025

المبحث الأول: المصالح السياسية والأمنية الروسية في ليبيا

يتناول هذا المبحث الموضوعات المتعلقة بالمصالح السياسية في المطلب الأول، والموضوعات المتعلقة بالمصالح الأمنية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: المصالح السياسية الروسية في ليبيا

ثمة مصالح سياسية عديدة لدى روسيا في ليبيا، يأتي في مقدمتها استعادة المكانة الدولية التي تلاشت بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو ما أكده الرئيس فلاديمير بوتين في أبريل 2005م، بقوله (إن انهيار الاتحاد السوفييتي كان كارثة جيوسياسية).[1] وفي هذا الإطار يمكن القول إنه ومنذ استلام الرئيس فلاديمير بوتين الحكم في روسيا عام 2000م، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتجه نحو معارضة الاتجاهات الأحادية الجانب في المجال الدولي، وتعزيز فكرة عالم متعدد الأقطاب، وظهر هذا في مارس 2003م، عندما قامت الولايات المتحدة بغزو العراق، دون موافقة الأمم المتحدة، حيث قامت روسيا باستثمار ذلك الغزو، بتوجيه النقد للسلوك الأمريكي الأحادي غير الخاضع للقوانين والأعراف الدولية، وبالترويج للتعددية القطبية، وبعد ثمانية أعوام - في مارس 2011م - وعلى الرغم من عدم استخدامها حق النقض(الفيتو)، ضد القرار الأممي حول ليبيا، قامت روسيا بتوجيه ذات الانتقادات ومحاولة تقويض المعايير الديمقراطية التي تنشرها الولايات المتحدة في دول الربيع العربي، من خلال تصدير النموذج الاستبدادي الروسي الأمر الذي قد يؤدي إلى تآكل ما تم بناؤه من النموذج الديمقراطي الأمريكي، ويؤدي أيضا إلى إعادة النظر في أحادية القطب الذي تقوده الولايات المتحدة، ففي أكتوبر 2022م، أشار الرئيس فلاديمير بوتين إلى أن المستقبل المشترك للجميع يتطلب الدعوة إلى نظام دولي متعدد الأقطاب.[2]

ويبدو أن هذا ما يفسر حالة التنافر بين الطرفين الأمريكي والروسي حول ليبيا، ويفسر في جزء كبير منه أيضا صعوبة مهام المبعوثين الدوليين في التوفيق بين مصالح الطرفين، حيث إنه وبين عامي 2011م-2024م، تعاقب على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أحد عشر مبعوث أممي، وسعى كل هؤلاء إلى إيجاد حلول سياسية لإنهاء الصراع في ليبيا، ولكن لم يوفق أي من المبعوثين في ذلك بسبب غياب التوافق بين الطرفين الأمريكي والروسي.

من جهة أخرى وعلى ذات الصعيد، ثمة من يعتقد أن السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط تقوم على الانتهازية، وذلك ببناء علاقات مع جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والبناء عليها؛ مثلا تعمل على توطيد علاقاتها مع دول الخليج وإسرائيل وفي ذات الوقت تقوم بتعميق التعاون العسكري مع إيران، وهذه السياسة انتجت مجموعة من التناقضات حيث تسعى إلى أن يكون لديها تعاون عسكري مع إسرائيل وإيران في ذات الوقت ، وبالتالي يمكن القول إنها مقاربة محفوفة بالمخاطر من خلال الدمج ما بين الخصوم، وهذا يفرض على روسيا السير في خط الحياد من خلال الموازنة ما بين أهداف ومصالح كل طرف.[3]

ويبدو أن ذات السياسة يتم تنفيذها من طرف روسيا في ليبيا، حيث إنها قامت بدعم الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر أثناء عملية هجومه على طرابلس في إبريل 2019م، عسكريًا بإرسالها ما بين 1400 إلى 2000 عسكري من عناصر الشركة الأمنية الروسية شبه النظامية (فاغنر)، وماديًا بتزويد البنوك في شرق ليبيا بالأوراق النقدية الليبية من أجل تخفيف أزمة السيولة في تلك المنطقة ولدعم المجهود الحربي،[4] وفي ذات الوقت كان لديها اتصالات مع قيادات الجيش الليبي في غرب ليبيا؛ من خلال الوساطة الناجحة التي أجراها الرئيس الشيشاني رمضان قديروف، لإطلاق سراح أفراد طاقم سفينة الشحن الروسية المحتجزين في طرابلس منذ مارس 2017م.[5]

ثمة من يشير إلى أن محور السياسة الروسية ما بعد السوفييتية في منطقة الشرق الأوسط هو الانتهازية، والنهج غير الأيديولوجي في التعامل مع الشركاء، وهذا يعني الاستعداد للانخراط في التعاون مع معظم الجهات الفاعلة الإقليمية، على الرغم من التوترات فيما بينها أو معها أو داخلها.[6] وبذلك يمكن القول إن الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط تقوم على تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية والأمنية في وقت قصير وليس بعيد الأمد، وفي ذات الوقت التقليل ما أمكن من مكاسب منافسيها المحتملين وعلى رأسهم الولايات المتحدة في المنطقة، وهذه الاستراتيجية على خلاف الاستراتيجية الامريكية التي تقوم على إقامة شراكات طويلة الأمد مع الشركاء الإقليميين، وعلى حماية أمن الولايات المتحدة والقيم الغربية وحقوق الانسان.[7]

ونتيجة لتلك الاستراتيجية، ثمة من يعتقد أن انعدام الثقة هي السمة الطاغية للعلاقات الروسية بدول منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك بسبب رغبة روسيا في الحفاظ على علاقات غير أيديولوجية مع جميع الشركاء الإقليميين.[8]

وعليه يمكن القول إنه إذا أرادت روسيا اتخاذ استراتيجية شاملة بعيدة الأمد في منطقة الشرق الأوسط، فإنه لديها عراقيل فهي تفتقر إلى القدرة الاقتصادية والعسكرية لاستدامة تلك الاستراتيجية.[9]

ثمة قضايا داخلية تعاني منها روسيا ولم تنجح في حلها بصورة كاملة منذ تسعينيات القرن الماضي، وهو ما أكده الرئيس بوتين في خطابه السنوي لعام 2000م، من أن الفساد والرشوة تعد من أهم العقبات التي تقف حائلًا أمام تطور روسيا.[10]

ويبدو أن افتقار روسيا إلى الموارد الكافية لتمويل تفاعلاتها في البيئة الدولية، قد يدفعها نحو تخفيض نشاطاتها أو تكتفي بهذا الحد من النفوذ والمحافظة عليه والاستغناء عن الطموح لمكانة عالمية عظمى.[11]

وفي إطار التخفيف من الأعباء الاقتصادية تتجه روسيا نحو الصين التي تتشارك معها في ذات التوجهات السياسية حول النظام الدولي الأحادي القطب، إلا أن ذلك لا يعني أن روسيا والصين حليفتان؛ حيث إن التعاون بينهما مدفوع برغبتهما في تحدي الهيمنة الأمريكية، وأن توافق البلدين مدفوع بتنافسهما المشترك مع الولايات المتحدة أكثر من أي تحالف استراتيجي، وعلى الرغم من تماثل النظامين في الاستبداد ورفض الديمقراطية الغربية، يختلفان حول نظرتهما إلى النظام الدولي حيث إن الصين استفادت كثيرًا من النظام الدولي الحالي وتسعى إلى إصلاحه بالشكل الذي يناسب مصالحها، وليس إلى استبداله كما ترى روسيا، هذا وتعتمد روسيا على الصين وليس العكس، ففي حين أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لروسيا، كانت روسيا سادس شريك تجاري للصين اعتبارًا من عام 2023م؛ حيث إن التجارة مع الصين تشكل 26٪ من إجمالي تجارة روسيا، والتجارة مع روسيا تشكل فقط 3٪ من إجمالي تجارة الصين، إلا أن الصين لديها احتياجات هائلة من الطاقة، وروسيا لديها وفرة من ذلك المورد، مما يخلق تكامل اقتصادي بين الدولتين.[12]

وتسعى روسيا - بالتعاون مع الصين - إلى إقامة تكتلات مع الدول التي تشاطرهما في التوجهات السياسية تجاه الهيمنة الأمريكية، مثل تجمع (BRICS) الذي تأسس في عام 2005، حيث يضم (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وتمثل الدول الأعضاء في (BRICS) مجتمعة نحو

26٪ من جغرافية العالم، ونحو 42٪ من سكان العالم، وتسعى روسيا إلى توسيع هذا التجمع ليضم في عضويته الدول العربية النفطية، وأيضا تسعى إلى بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يتم التعامل فيه بعيدًا عن الدولار الأمريكي، وبالتالي ينظر إلى هذا التجمع الجديد على أنه تهديد لدور الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي التي ليست أعضاء مشاركة في تجمع(BRICS).[13]

المطلب الثاني: المصالح الأمنية الروسية في ليبيا

تتعدد وتتنوع المصالح الروسية الأمنية في ليبيا، ويأتي في مقدمتها الوصول إلى المياه الدافئة، وفي هذا الإطار يمكن القول إن ليبيا لديها موقعٌ إستراتيجيٌ هامٌ على البحر الأبيض المتوسط، وفي ذلك تأتي المصالح الجيوسياسية الروسية المرتبطة بإقامة قواعد عسكرية على الأراضي الليبية، وفي زيارته إلى ليبيا في إبريل 2008م، تقدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى القيادة الليبية بعرض يتضمن طلب السماح للأسطول الروسي بالوصول إلى ميناء بنغازي، مقابل شطب الديون الليبية بالكامل،[14] إلا أن ذلك العرض توقف بعد ثورة فبراير 2011م، وما شهدته ليبيا من انقسامات سياسية وحروب داخلية، الأمر الذي استغلته روسيا في دعم الجيش الليبي في شرق ليبيا بقيادة المشير خليفة حفتر، وبالتواجد عسكريًا على الأراضي الليبية، وفي هذا الإطار تشير بعض الدراسات إلى أن روسيا تتواجد في ثلاث قواعد جوية في وسط وجنوب ليبيا. وفي أبريل 2024م، تم تفريغ كميات كبيرة من المعدات العسكرية من السفن الروسية في ميناء طبرق، التي تم جلبها من ميناء طرطوس في سوريا.[15] ويبدو أن الدافع من وراء هذا التوسع في شرق ليبيا، هو جزء من استراتيجية شاملة لتعزيز التواجد البحري الإقليمي لروسيا؛ حيث إن الموقع الاستراتيجي لطبرق، يقع بالقرب من قناة السويس والبحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي قد تتحول معه ليبيا فعليًا إلى قاعدة عملياتية هامة للأعمال العسكرية الروسية في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، هذا بالإضافة إلى أن منح السفن الحربية الروسية امكانية الرسو في ميناء طبرق سيمكن روسيا من التحكم في المجال الجوي الليبي، وهو ما قد يؤدي إلى تحجيم النفوذ الغربي في ليبيا، وفي ذات الوقت يقوض المرونة الاستراتيجية والتشغيلية للجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي.

ومن جهة أخرى وعلى ذات الصعيد يمكن القول إن الانهيار الدراماتيكي للنظام السوري في ديسمبر 2024م، أدى إلى تقويض المصالح الجيوسياسية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا؛ حيث إنه من المحتمل أن تخسر روسيا تواجدها في قاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية؛ واللتين تستخدمهما كمراكز لوجستية لعملياتها العسكرية في ليبيا. لذا، فإن احتمالية خسارتها لهاتين القاعدتين قد تعطِّل خطوط الإمداد، وتقوض قدرة روسيا في الحفاظ على مصالحها في ليبيا. ومن الممكن أن تخفف روسيا من تأثير هذه الخسارة، من خلال نقل أساطيلها البحرية إلى ليبيا، وضمان استمرار وجودها في البحر الأبيض المتوسط.[16]

ويشار إلى أن روسيا تجري مفاوضات مكثفة مع هيئة تحرير الشام، التي أصبحت قوة رئيسة في سوريا الجديدة، بشأن بقاء القواعد الروسية، استنادًا على الاتفاقية الروسية السورية في عام 2017م، المتعلقة بتأجير ميناء طرطوس لمدة 49 عاماً، فالسلطة الجديدة في سوريا تواجه معضلة الاعتراف الدولي، وقد تصبح القواعد الروسية ورقة تفاوضية في هذا السياق.[17]

ويبدو أن روسيا تضع احتمال فقدان تواجدها العسكري في سوريا، بتعزيز تواجدها في شرق ليبيا، وما يعزز هذا الطرح أنه في ديسمبر 2024م، وفي الأسابيع التي تلت الإطاحة بالنظام السوري، قامت طائرات النقل العملاقة الروسية بعدة رحلات جوية من قاعدة حميميم السورية إلى قاعدة الخادم في شرق ليبيا، وهو ما أثار قلق حلف شمال الأطلسي، حيث أشار وزير الدفاع الإيطالي إلى أن السفن والغواصات الروسية في البحر الأبيض المتوسط تشكل دائمًا مصدر قلق،[18] وأثار أيضا قلق تركيا بعد قيام روسيا في ديسمبر 2024م، بتجربة لأسلحته الصاروخية في شرق البحر الأبيض المتوسط.[19]

وعلى الرغم من أنه لا وجود لأي مؤشرات لتواجد سفن حربية روسية في الموانئ الليبية، يبقى خيار استبدال القواعد السورية بقواعد في ليبيا غير مفيد للطرف الروسي؛ حيث إن تركيا تشكل عائقًا كبيرًا أمام التواجد البحري الروسي في ليبيا؛ وذلك بسبب أنه لا يمكن لطائرات النقل أن تصل عمليًا إلى ليبيا من روسيا إلا إذا سمح لها بالتحليق فوق تركيا، الأمر الذي يوفر ورقة مساومة مفيدة لهذه الأخيرة.[20]

ومهما اختلفت الآراء أو توافقت على مستقبل التواجد الروسي في سوريا، لا تختلف على أن انهيار النظام السوري أدى إلى خسارة سياسية للنظام الروسي داخليًا وخارجيًا، فعلى الصعيد الداخلي الروسي، قد يفقد الرئيس فلاديمير بوتين ثقة الشعب والنخبة الروسية حول قُدرة القيادة الحالية في تحقيق طموحاتها بإعادة روسيا قوَّةً عُظمى، أما خارجيًا فإنَّ انهيار النظام السوري قد يؤدي إلى فقدان الثقة بالطرف الروسي، كحليف يمكن الاعتماد عليه في توفير الأمن للدول المتحالفة معه.

من جهة أخرى وعلى صعيد المصالح الأمنية الروسية في ليبيا، تأتي المصلحة الروسية في تحجيم نفوذ الحركات الإسلامية المتطرفة ومنع وصولها لسدة الحكم في ليبيا؛ إذ تخشى روسيا من اتساع نفوذ تلك الحركات ليشمل منطقة شمال القوقاز، التي تخوض صراعًا مسلحًا من أجل قيام إمارة القوقاز الإسلامية على أراضي الجمهوريات الإسلامية القوقازية، الواقعة تحت سيطرة روسيا الاتحادية.

المبحث الثاني: المصالح الاقتصادية الروسية في ليبيا

يتناول هذا المبحث أهم المصالح للدولة الروسية في مجال الاقتصاد والتجارة، وذلك من خلال مطلبين؛ حيث يتناول المطلب الأول المصالح الاقتصادية المتعلقة بالطاقة، والمطلب الثاني يتم تخصيصه لموضوع تجارة الأسلحة.

المطلب الأول: المصالح الروسية في الطاقة الليبية

تشكل الطاقة أحد المصالح الروسية الهامة في ليبيا؛ إذ بدأ نشاط الشركات الروسية في التنقيب واستخراج النفط الليبي، منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث تم حفر نحو 130 بئر نفطي،[21] وفي عام 2005م، ومن خلال مناقصة النفط الليبية، تحصلت روسيا على 4 عقود من أصل 14 عقدًا تشمل عمليات الحفر واستخراج النفط،[22] وفي عام 2005م أيضا حصلت شركة Tat oil الروسية على امتياز استثمار قطاع النفط في منطقة مدينة غدامس، وفي ديسمبر عام 2006م تحصلت ذات الشركة على حق استثمار في ثلاثة حقول أخرى بمناطق غدامس وسرت، أما شركة Gazprom فقد تحصلت على حق استغلال حقل نفطي في منطقة خليج سرت، وكذلك تحصلت شركة Stroy trans gaz الروسية على عقد تنفيذ المشروع الخاص بإنشاء شبكة توزيع الغاز على شاطئ البحر المتوسط بين مدينتي زوارة وبنغازي، بقيمة 1 مليار دولار،[23] وفي عام 2007م، تحصلت شركتا Tatneft ، و Gazprom وهما من كبرى الشركات الروسية في مجال النفط والغاز، على عدد من اتفاقيات

الاستكشاف وتقاسم الإنتاج في ليبيا،[24] وشهدت العلاقات الروسية الليبية تطورات هامة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى ليبيا في أبريل عام 2008م، وتأتي أهمية تلك الزيارة من كونها الأولى لرئيس روسي، حيث تم خلالها، شطب الديون الليبية التي تعود إلى الحقبة السوفييتية من طرف روسيا البالغة 4.5 مليار دولار، مقابل التوقيع على عدد من الاتفاقيات في قطاعي النفط والغاز الليبي لصالح شركة النفط الروسية Gazprom.[25]

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن شركة Gazprom عازمة على الانخراط بشكل كبير في صادرات الغاز الليبي إلى أوروبا، من خلال مبادلة بعض أصول Gazprom في روسيا في مقابل بعض أصول شركة إيني الإيطالية المتعددة الجنسيات للنفط والغاز في ليبيا، وفي يوليو 2008م، اقترحت شركة Gazprom شراء كل النفط الليبي المخصص للتصدير،[26] وقامت ذات الشركة أيضا بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في إنتاج الغاز مع شركة النفط الوطنية الليبية، وبتوقيع مذكرة تفاهم مع المجموعة الاستثمارية العربية الليبية الأفريقية، حول إمكانية إنشاء مشروع مشترك للعمل في دول ثالثة أخرى في أفريقيا، هذا بالإضافة إلى قبول شركة Gazprom عرضًا من الدولة الليبية يتضمن بناء قدرة جديدة لنقل الغاز من ليبيا إلى أوروبا.[27]

ويبدو من هذا أن روسيا من خلال شركة Gazprom لديها مصلحة في التحكم في إمدادات الطاقة من منطقة شمال إفريقيا إلى جنوب أوربا، ولعل عروض شركة Gazprom لشراء كل النفط والغاز المتاح للتصدير من ليبيا والجزائر، هذا بالإضافة إلى الاهتمام الروسي المتزايد بمنطقة الشرق الأوسط، والتي أظهرته الزيارات التاريخية التي قام بها الرئيس فلاديمير بوتين بين عامي 2005م-2008م، إلى الدول النفطية في المنطقة عزز هذا الطرح، إلا أن التحولات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط ومن بينها ليبيا في عام 2011م، أدت إلى عرقلة تلك المصالح.

جدير بالذكر أن ليبيا بعد العام 2011م، دخلت في أعمال عنف وصراعات داخلية، الأمر الذي أدى إلى مغادرة الشركات الأجنبية للأراضي الليبية، ولم يتبق إلا شركة Eni الإيطالية، وتواجد ضعيف لشركتي Repsolالإسبانية و Total الفرنسية، وبقيت هذه الشركات في ليبيا للحفاظ على مستوى إنتاج النفط.[28]

واستأنفت شركة الطاقة الروسية Gazprom أنشطتها لإنتاج النفط في ليبيا، وذلك بعد توقفها عن الإنتاج في خريف 2020م، نتيجة الهشاشة الأمنية بالدولة الليبية.[29]

ويبدو أن تنامي نشاط شركة Gazprom الروسية في ليبيا أدى إلى إثارة مخاوف الدول الأوربية من أن روسيا تحاول الهيمنة على الواردات الأوروبية من الطاقة، ليس فقط من شرق أوربا، بل وأيضاً من جنوبها، وهذا ما دفع بالسفير الروسي (إيدار أغانين) لدى ليبيا بتصريح في نوفمبر 2024م، بأن روسيا ليست لديها أطماع في الثروات النفطية والغازية الغنية التي تمتلكها ليبيا، على عكس الدول الأوروبية التي لا تملك موارد طاقة كافية.[30]

ويشار إلى أن ليبيا هي الدولة الأولى إفريقيًا من حيث احتياطيات النفط، ويصل حجم احتياطاتها حوالي 50 مليار برميل، كما كشفت التقديرات عن وجود نحو 1.5 تريليون متر مكعب احتياطي من الغاز الطبيعي،[31] هذا بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية للنفط الليبي عالي الجودة، والقريب جغرافيًا من أسواق الطاقة الأوروبية.[32]

وجدير بالذكر أن الإنتاج العالمي من النفط لعام 2024م، بلغ ما يزيد على 102 مليون برميل يوميًا، كان نصيب الدول من خارج تحالف (+OPEC) ما يزيد على 53 مليون برميل يوميًا، ونصيب دول (+OPEC) نحو 49 مليون برميل يوميًا، وخلال عام 2024م، بلغ إنتاج روسيا من النفط ما يزيد على 9 مليون برميل يوميًا، والسعودية أيضا ما يزيد على 9 مليون برميل يوميًا، في حين حافظت الولايات المتحدة الأمريكية (ليست عضو في +OPEC) على مكانتها بصفتها أكبر منتج للنفط في العالم، وبقدرة إنتاجية تصل إلى ما يزيد على 13 مليون برميل يوميًا.[33]

ويشار إلى أن تحالف (+OPEC) الذي تأسس في نوفمبر 2016م، يضم 23 دولة نفطية، منها 13 دولة يضمها تحالف الدول المصدرة للنفط (OPEC)، و10 دول أخرى من خارج (OPEC) من أهمها روسيا، بهدف خفض إنتاج النفط لتحسين أسعاره في الأسواق، خاصة بعد الانخفاض الكبير في الأسعار بسبب الزيادات الكبيرة في إنتاج النفط الصخري الأمريكي عام 2011م، هذا وتتحكم منظمة (OPEC) على 40% من إمدادات النفط العالمية، و80% من الاحتياطي العالمي، وبتحالفها مع (+OPEC) فهما يتحكمان في 55% من الإمدادات عالميًا، و90% من الاحتياطي.[34]

ثمة مصالح روسية في التنسيق مع دول الأوبك ومن بينها السعودية وليبيا، حول تخفيض الإنتاج بما يسمح بالدفع نحو رفع أسعار النفط، وفي هذا الإطار حافظت السعودية على تعهداتها بخفض الإنتاج بنحو 2 مليون برميل يوميًا منذ نوفمبر 2022م، وحتى نهاية عام 2026م.[35]

وجدير بالذكر أن الاقتصاد الروسي يعاني من العقوبات الدولية المفروضة بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، الأمر الذي أدى إلى هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية من روسيا، وبالتالي أصبح الاقتصاد الروسي يعتمد بصورة كبيرة على الطاقة، وأن تبقى روسيا تحت وطأة تقلبات أسعار الطاقة، وهذا ما فرض عليها التنسيق مع دول منظمة الأوبك في أسعار الطاقة، ففي عام 2015م، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الروسي بنحو 4%، بسبب عوامل عديدة أهمها تدني أسعار النفط.[36]

وفي يناير 2025م، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على شركة الطاقة الروسية Gazprom؛ وشملت العقوبات أيضا مايزيد على 20 شركة روسية أخرى على اختلاف تخصصاتها في شحن ونقل وتأمين الطاقة،[37] الأمر الذي يعني تعرض الاقتصاد الروسي إلى مزيد من الضغوط، ومزيد من الخسائر الاقتصادية، التي تضعف قدرة روسيا على تحقيق مصالحها خارج حدودها.

المطلب الثاني: المصالح الروسية في تجارة الأسلحة

ثمة عاملان رئيسيان أسهما في تنشيط المصالح الروسية في تجارة الأسلحة مع ليبيا، هما:

1-الإطاحة بالنظام الملكي في سبتمبر 1969م، والذي كان متوافقًا مع القطب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وتبني النظام الجمهوري الجديد في ليبيا لتوجهات سياسية، تتوافق مع القطب الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي (سابقًا).[38]

2- التحولات السياسية التي شهدتها مصر في سبتمبر 1970م، بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر، واستلام نائبه الذي أصبح رئيسًا محمد أنور السادات، والذي بدأ بتبني توجهات سياسة متقاربة مع القطب الرأسمالي على خلاف ما كانت عليه مصر، من توجهات سياسية متقاربة مع القطب الاشتراكي.[39]

ويشار إلى أن التوجهات المصرية التي تبناها الرئيس المصري محمد أنور السادات، بتقليص التعاون العسكري مع الاتحاد السوفيتي (سابقًا)، دفع بهذه الأخيرة للتوجه نحو ليبيا، بصفته الحليف الجديد لها في شمال أفريقيا، وبذلك قامت ليبيا في عام 1972م، بشراء دبابات سوفيتية T-54، [40] وبين عامي 1974م-1975م، بشراء معدات عسكرية سوفييتية تقدر بنحو مليار دولار. [41]

وفي إطار الدعم أيضا قام الاتحاد السوفيتي (سابقًا)، بإرسال مايزيد على 1000 بين خبير ومستشار ومدرب إلى ليبيا لتقديم المشورة بشأن الدفاع والأمن، وكذلك إرسال كبار ضباط الجيش الليبي إلى الاتحاد السوفييتي؛ لتلقي التأهيل والتدريب، ونتيجة لذلك التعاون، أصبح الجيش الليبي يعتمد بشكل شبه كامل على التدريب والأسلحة السوفييتية، مما جعل روسيا مرشحًا مثاليًا لتدريب ودعم الجيش الليبي. [42]

ويبدو أن ذلك التعاون الذي كان قائمًا، تأثر سلباً بالأحداث التي شهدتها الدولتان في عام 1992م، حيث شهد ذلك العام انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهرت روسيا بصفتها الوريثة لذلك الاتحاد، وعلى الجانب الآخر شهد ذلك العام أيضا العقوبات الدولية التي تعرضت لها ليبيا، بعد اتهامها بحادثة تفجير طائرة لوكربي، وسعيها بامتلاك برنامج سري للأسلحة النووية وأسلحة للدمار الشامل، ونتيجة لذلك، تعرضت ليبيا إلى خسائر اقتصادية حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 40.95 مليار دولار عام 1980م، إلى 25.54 مليار دولار عام 1995م. [43]

جدير بالذكر أنه خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، قام الاتحاد السوفيتي بتزويد ليبيا بأسلحة بقيمة 4.6 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 90% من مخزون الأسلحة الليبية، وظلت هذه القيمة ديون معلقة على الدولة الليبية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واستلام بوريس يلتسين السلطة في روسيا في يونيو 1991م، واتخاذه خيار سياسة خارجية مؤيدة للولايات المتحدة، بتصويته لصالح فرض عقوبات على ليبيا، وردًا على ذلك التصويت، رفضت ليبيا دفع تلك المستحقات بحجة أنها تعود إلى الاتحاد السوفيتي الذي لم يعد موجوداً وليست ديون على دولة روسيا، وظلت قضية الديون من بين القضايا الخلافية بين الدولتين، إلى أن تم حلها بعد استلام الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا، وزيارته إلى ليبيا في إبريل 2008م. [44]

ويشار إلى أنه ثمة فارق كبير بين نهج الاتحاد السوفيتي (سابقًا) وروسيا حول موضوع تجارة الأسلحة، فقد كانت خلال الفترة السوفييتية، تقوم على الاعتبارات الإيديولوجية في تحديد أهداف عمليات بيع الأسلحة، وتم تسليم الجزء الأكبر من الأسلحة بأسعار منخفضة إلى الدول المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبعد انهيار ذلك الاتحاد ووراثة روسيا، تم إعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية. [45]

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، وما رافقه من تحولات داخلية، شهدت تجارة الأسلحة الروسية انخفاضًا حادًا، حيث انخفضت من 40% في أواخر الثمانينيات إلى 10% في عام 1994م، إلا أنه في أواخر التسعينيات بدأ نشاط التجارة الروسية للأسلحة في التحسن، وبلغ نسبة 17% بين عامي 2001م – 2008م، وخلال هذه المرحلة كانت حصة ليبيا من مشتريات الأسلحة الروسية ما يزيد على 600 مليون دولار. [46]

يبدو أن التحولات السياسية الداخلية التي شهدتها الدولتان أسهمت في إعادة تنشيط مبيعات الأسلحة الروسية إلى ليبيا، ففي عام 2000م، شهدت روسيا وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة، والذي بدأ بالانفتاح على دول منطقة الشرق الأوسط ومنها ليبيا، وقام بزيارات رسمية على خلاف الرئيس بوريس يلتسين الذي لم يقم بزيارة أي من دول تلك المنطقة، وعلى الجانب الاخر، وفي ديسمبر 2003م، أعلنت ليبيا عن نهاية برنامجها الخاص بأسلحة الدمار الشامل، ورداً على ذلك، رُفعت كافة العقوبات الدولية الاقتصادية والدبلوماسية، وبما فيها رفع الحظر عن الأسلحة، وبذلك قامت ليبيا بالإعلان عن رغبتها في تحديث أسلحتها الروسية، وأيضا عن رغبتها في امتلاك أسلحة أوربية، ففي الفترة بين عامي 2005 -2009، بلغت المشتريات الليبية من السلاح الأوربي (فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وألمانيا) ما يزيد على 834 مليون يورو. [47]

وفي عام 2010م، قامت ليبيا بإبرام عقود لتوريد أسلحة روسية بقيمة 1.3 مليار يورو، وشملت تلك العقود بنودًا إضافية، من بينها تواجد خبراء من روسيا على الأراضي الليبية لتدريب الجيش الليبي على استخدام تلك الأسلحة، إلا أنه وبعد عدة أشهر من إبرام تلك العقود قامت ثورة فبراير 2011م، وتوقف معها مبيعات الأسلحة الروسية إلى ليبيا. [48]

وبهدف استعادة مكانتها التي فقدتها بعد ثورة فبراير 2011م في ليبيا، وبعد الانقسام الليبي في عام 2014م، قامت روسيا بدعم الجيش الليبي في شرق ليبيا، الذي يترأسه المشير خليفة حفتر، وبتصدير أسلحة بقيمة 36 مليون دولار، [49] إلا أن الحظر الدولي المفروض على ليبيا، يعد من بين أهم العقبات التي تحول دون مبيعات الأسلحة الروسية إلى ليبيا.

جدير بالذكر أن روسيا من خلال زيادة مبيعات الأسلحة تسعى إلى التعويض عن انخفاض الدخل في مبيعات الطاقة، وبذلك كان لتصدير الأسلحة حصة كبيرة في التجارة الخارجية الروسية فعلى سبيل المثال، بينما بلغ إجمالي صادرات روسيا من السلع المصنعة داخليًا (لا تشمل النفط والغاز)، ما يزيد على 25 مليار دولار في عام 2015م، شكلت صادرات المواد العسكرية وحدها 14.5 مليار دولار من الإيرادات الروسية، [50] وبهذا يمكن القول إن روسيا تعد من بين أكبر مصدري الأسلحة في العالم، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه ومنذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، عام 2014م، بدأ توجيه التصنيع العسكري إلى المجهود الحربي في الداخل الروسي، وأدى ذلك إلى انخفاض مبيعات الأسلحة الروسية؛ ففي الفترة الواقعة بين عامي 2014م-2018م، انخفضت مبيعات الأسلحة الروسية إلى الهند بنسبة 34%، وإلى الصين بنسبة 39%، وإلى الجزائر بنسبة 83%، وفيتنام بنسبة 91%، وتمثل هذه الدول الوجهة الأكبر للأسلحة الروسية. [51]

خاتمة

تعد العلاقات الروسية الليبية من بين أهم العلاقات التي تجمع بين دولتين تحظيان بأهمية سياسية واقتصادية في النظام الدولي؛ حيث إن روسيا لها مكانتها العالمية، وفي ذات الوقت تعد ليبيا من بين أهم دول القارة الإفريقية، وبذلك ومن خلال الوصف والتحليل، خلصت الورقة البحثية إلى أن روسيا لديها مصالح متعددة في ليبيا؛ وأن التفاعلات الناجمة عن البيئة الداخلية وكذلك البيئة الخارجية تسهم في تحريك العوامل المحركة لتلك المصالح. [52]

قائمة بالهوامش:

[1]. Edited by Karim Mezran, Arturo Varvelli: FOREIGN ACTORS IN LIBYA'S CRISIS ,First edition: July 2017, The Atlantic Council Ledizioni LediPublishing,Milano – Italy,p73,

[2] Alexey Drobinin: Vision of a Multipolar World
The Civilizational Factor and Russia's Place in the Emerging World Orderhttps://eng.globalaffairs.ru/articles/the-vision-of-a-multipolar-world,20-2-2023/

[3] جيمس سالدن، و(اخرون): الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند للأبحاث، cmepp/org.rand.www6، ص2017،

[4] Samuel Ramani, Russia's Strategy in Libya, 7 April 2020, The Royal United Services Institute for Defence and Security Studies,2023,

[5] Ekaterina Stepanova: Russia's Approach to the Conflict in Libya, Institute of World Economy and International Relations, Russian Academy of Sciences, June 2018,p102,

[6] Ekaterina Stepanova: Russia's Approach to the Conflict in Libya, Institute of World Economy and International Relations, Russian Academy of Sciences, June 2018,pp89-90,

[7] بيكا واسر: حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند cmepp/org.rand.www4للأبحاث، نوفمبر، 2019، ص 2، ص

[8] بيكا واسر: حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند cmepp/org.rand.www8للأبحاث، نوفمبر، 2019، ص

[9] جيمس سالدن، و(اخرون): الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند للأبحاث، cmepp/org.rand.www11-10، ص ص 2017،

[10] عمار سعدون سلمان، وفاطمة عقيل عبدالله: تحديات إعادة بناء الدولة الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، المجلة السياسية الدولية، العدد 55، يونيو 2023،ص130

[11] بيكا واسر: حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند cmepp/org.rand.www7للأبحاث، نوفمبر، 2019، ص

[12] https://www.cfr.org/backgrounder/china-russia-relationship-xi-putin-taiwan-ukraine2024/12/23تاريخ زيارة الموقع,

[13] Kester Ken Klomega: China, Russia, and the Multipolar World ,October 11, 2024,https://www.eurasiareview.com/11102024-china-russia-and-multipolar-world-analysis/

[14] BÁLINT KÁSA: FROM 'NON-ALIGNED' TO BLURRED COOPERATION, Analysis of Libya's relationship with the Russian Federation and the Peoples Republic of China, INTERNATIONAL RELATIONS QUARTERLY, Vol. 10. No. 3-4. 2019,p3

[15] Victoria Maldonado: Strategic Ambitions: Deepening Russia's Military and Geopolitical Footprint in Libya, June 24, 2024 https://georgetownsecuritystudiesreview.org

[16] سقوط نظام الأسد والمآلات على طموحات روسيا الإقليمية والعالمية، ، تاريخ نشر المقال - 23 ديسمبر 2024، نشر بواسطة إدارة التحرير بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية، https: rasanah-iiis.org

[17] من دعم النظام إلى واقع جديد.. ما مآلات الوجود العسكري الروسي في سوريا؟ https://www.trtarabi.com/issues 23 ديسمبر 2024،

[18] Nadine Ibrahim and Tim Lister: Russian flights from Syria to Libyan desert base surge as Moscow eyes new Mediterranean hub, published 31 December 2024, https://edition.cnn.com

[19] Commander Edward Black and Dr. Siddharth Kaushal: Russia's Options for Naval Bases in the Mediterranean after Tartus in Syria,January 14, 2025, https://www.rusi.org

[20] Nadine Ibrahim and Tim Lister: Russian flights from Syria to Libyan desert base surge as Moscow eyes new Mediterranean hub, published 31 December 2024, https://edition.cnn.com

[21] محمد عبدالحفيظ الشيخ: العلاقات الروسية الليبية بعد عام 2011،مجلة شؤون عربية، العدد 172،شتاء 2017، ص ص 184-185

[22] E.S. Vysochina: RUSSIAN-LIBYAN RELATIONS IN DOMESTIC LITERATURE OF THE LATE 20TH – BEGINNING OF THE 21ST CENTURY,Russian State Humanitarian University, Moscow, Russia,2016,pp116-117,

[23] السياسة الروسية تجاه ليبيا: تحولات وأهداف، https: amadcps.com تاريخ المقال 2024/04/07، تاريخ زيارة الموقع 2025/1/8

[24] Edited by Karim Mezran, Arturo Varvelli: FOREIGN ACTORS IN LIBYA'S CRISIS ,First edition: July 2017, The Atlantic Council Ledizioni LediPublishing,Milano – Italy,p76,

[25] Yulia Krylova: Lock-in effect in the Russian–Libyan economic relations in the post-Arab
Spring period Article in The Journal of North African Studies · August 2017,p586,

[26] Mark N. Katz: THE RUSSIAN-LIBYAN RAPPROCHEMENT: WHAT HAS MOSCOW GAINED?, Middle East Policy Council, VOL. XV, NO. 3, FALL 2008,P122

[27] Mark N. Katz: THE RUSSIAN-LIBYAN RAPPROCHEMENT: WHAT HAS MOSCOW GAINED?, Middle East Policy Council, VOL. XV, NO. 3, FALL 2008,PP124-125

[28] Tarek Megerisi ,And Vasily Kuznetsov: THE POLICIES OF EUROPEAN STATES AND RUSSIA ON LIBYA ,IFriedrich-Ebert-Stiftung Russland ,July 2020,p4 يشار إلى أن ليبيا تعد المورد الرئيس للطاقة لدولة إيطاليا عن طريق خط أنابيب الغاز عبر البحر الأبيض المتوسط ،وطوال فترة الصراع، كانت الأصول المملوكة لشركة إيني من بين البنى التحتية القليلة في ليبيا بأكملها التي لم يتم استهدافها أو مهاجمتها أبدًا. وكان هذا يرجع في جزء كبير منه إلى تأقلم إيطاليا السريع مع الظروف الليبية الجديدة، وبعقدها صفقات أمنية مع مجموعات محلية مسلحة,

[29] قناة روسيا https://arabic.rt.com/business/1235199 25.05.2021 ، اليوم، تاريخ زيارة الموقع 2025/1/8

[30] قناة روسيا اليوم، https://arabic.rt.com/world/1573174: تاريخ النشر، 11.06.2024 ، تاريخ زيارة الموقع 2025/1/7

[31] السياسة الروسية تجاه ليبيا: تحولات وأهداف، https: amadcps.com تاريخ المقال 2024/04/07، تاريخ زيارة الموقع 2025/1/8

[32] Stanley C. Igwe Mohamad Ainuddin Iskandar : An Assessment of the Motivations for the 2011 Nato Intervention in Libya and Its Implications for Africa ,Canadian Social Science Vol. 13, No. 4,2017,p8,

[33] أحمد شوقي: إنتاج النفط العالمي في 2024.. زيادة مقيّدة بتخفيضات أوبك+، تاريخ نشر المقال2024-12-31،وحدة أبحاث الطاقة،https://attaqa.net/، تاريخ زيارة الموقع 2025/1/7

[34] أوبك بلس.. تحالف دولي وسع تأثير الدول المنتجة للنفط، قناة الجزيرة الفضائية، تاريخ النشر2023/12/4، ttps://www.aljazeera.net/encyclopedia، تاريخ زيارة الموقع 2025/1/7

[35] أحمد شوقي: إنتاج النفط العالمي في 2024.. زيادة مقيّدة بتخفيضات أوبك+، تاريخ نشر المقال2024-12-31،وحدة أبحاث الطاقة، https://attaqa.net/2025/1/7/، تاريخ زيارة الموقع

[36] Edited by Karim Mezran, Arturo Varvelli: FOREIGN ACTORS IN LIBYA'S CRISIS ,First edition: July 2017, The Atlantic Council Ledizioni LediPublishing,Milano – Italy,p89,

[37] CNN الاقتصادية، تاريخ نشر الخبر: 12 يناير 2025، https://cnnbusinessarabic.com/energy/97186 ،تاريخ زيارة الموقع 2025/1/13

[38] E.S. Vysochina: RUSSIAN-LIBYAN RELATIONS IN DOMESTIC LITERATURE OF THE LATE 20TH – BEGINNING OF THE 21ST CENTURY,Russian State Humanitarian University, Moscow, Russia,2016,p115,

[39] M.S. Al-Ammari, A.A. Nikolaeva: RUSSIAN-LIBYAN RELATIONS: HISTORY AND MODERNITY Kazan Federal University April , 2020,p58,

[40] M.S. Al-Ammari, A.A. Nikolaeva: RUSSIAN-LIBYAN RELATIONS: HISTORY AND MODERNITY Kazan Federal University April , 2020,p59,

[41] Edited by Karim Mezran, Arturo Varvelli: FOREIGN ACTORS IN LIBYA'S CRISIS ,First edition: July 2017, The Atlantic Council Ledizioni LediPublishing,Milano – Italy,p76,

[42] Federica Saini Fasanotti: Russia and Libya: A Brief History of an Intermittent Friendship, https: www.brookings.edu/articles/russia-and-libya-a-brief-history-of-an-on-again-off-again-friendship,1.9.2016

[43] https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/LBY/libya/gdp-gross-domestic-product تاريخ زيارة الموقع 2025/1/14

[44] Mark N. Katz: THE RUSSIAN-LIBYAN RAPPROCHEMENT: WHAT HAS MOSCOW GAINED?, Middle East Policy Council, VOL. XV, NO. 3, FALL 2008,P123

[45] Hamidreza Azizi: Russian Arms Trade Approach in the Middle East and North Africa (MENA): Economic and Strategic Aspects ,Geopolitics Quarterly, Volume: 14, No 4, Winter 2019, P99

[46] Zvi Magen, Yiftah Shapir, and Olena Bagno-Moldavsky: Russian Arms Exports to the Middle East: A Means or an End?, Strategic Assessment | Volume 13 | No. 2 | August 2010 ,p84,P86

[47] Esra Serim: The role of arms trade in bilateral and multilateral ties with Libya and its implication Published as part of debate 1 of the SALAM project, Spring 2023

[48] Matthew A. Antonov: Russian-Libyan Economic Cooperation: Analysis and Prospects, NRU Higher School of Economics, Moscow, Russia,2024,pp43-44

[49] Hamidreza Azizi: Russian Arms Trade Approach in the Middle East and North Africa (MENA): Economic and Strategic Aspects ,Geopolitics Quarterly, Volume: 14, No 4, Winter 2019, P97

[50] Hamidreza Azizi: Russian Arms Trade Approach in the Middle East and North Africa (MENA): Economic and Strategic Aspects ,Geopolitics Quarterly, Volume: 14, No 4, Winter 2019, PP92-93

[51] https://manaramagazine.org/2024/07/russian-arms-exports-to-the-middle-east-and-north-africa/ تاريخ زيارة الموقع 2025/1/13